



**African Journal of Advanced Studies in
Humanities and Social Sciences (AJASHSS)**
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

Online-ISSN: 2957-5907

Volume 2, Issue 3, July-September 2023, Page No: 159-177

Website: <https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index>

Arab Impact factor 2022: 1.04

SJIFactor 2023: 5.58

ISI 2022-2023: 0.510

**أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة
قياسية**

أسامة البشير الشتيوي^{1*}، أنور عبد الكريم البصير²
¹ قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا
² قسم التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، ليبيا

**The Impact of Government Expenditure on Per Capita GDP in
Libya: A Standard Study**

Osama Albashir Shtewi^{1*}, Anwr Abdulkarim Elbasir²

¹ Department of Economics, Faculty of Economics, Al-Marqab University, Al-Khums,
Libya

² Department of Planning, Faculty of Economics, University of Tripoli, Libya

*Corresponding author	obshtewi@elmergib.edu.ly	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2023-07-15	تاريخ القبول: 2023-07-06	تاريخ الاستلام: 2023-06-05

المخلص

يقوم الإنفاق العام بدور هام وخاصةً في الدول المصدرة للنفط باعتباره إحدى الركائز الهامة لتنشيط الاقتصاد الوطني وأداة لتوزيع ريع الموارد النفطية على مختلف شرائح المجتمع، إلا أن التغيرات السياسية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الغاية من سياسات الإنفاق العام. تهدف هذه الدراسة إلى كشف العلاقة الديناميكية بين إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ظل التغيرات السياسية ما بعد فبراير 2011. وقد استخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لإيجاد العلاقة بين المتغيرات خلال الفترة الزمنية (1990 - 2020). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية في المدى الطويلة بين حجم الإنفاق العام في ليبيا ونصيب الفرد من الناتج. كما أظهرت النتائج أن هناك أثراً معنوياً موجباً للإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي على نصيب الفرد من الناتج، وأن الأثر الأكبر كان للإنفاق الجاري في حين تبين أن الأحداث ما بعد 2011 كان أثرها إيجابياً ومعنوياً على نصيب الفرد من الناتج في المدى القصير إلا أنه في المدى الطويل كان التأثير سالباً ومعنوياً. كما أكدت النتائج أن علاقة التكامل بين إجمالي الإنفاق العام ونصيب الفرد من الناتج في ليبيا تستجيب تلقائياً للوصول إلى التوازن، وأن سرعة تصحيح الخطأ تصل على الأقل إلى 88% على المدى الطويل. ومن أبرز التوصيات المقدمة إلى صانعي السياسات تحسين أداء الإنفاق الرأسمالي من خلال التوسع في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسعي للوصول إلى الاستقرار السياسي الذي يضمن تحقيق الرفاه الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إجمالي الإنفاق العام، الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الأحداث السياسية.

Abstract

There is a lively debate in the literature about the association between public expenditure and Gross Domestic Product (GDP) per capita. This study seeks to examine the effect of total public expenditure on (GDP) per capita. It also explores whether the political change after February 2011 has an impact on GDP per capita. The study mainly used an autoregressive distributed lag (ARDL) model over the period of 1990-2020. The empirical evidence suggests that there is a positive statistically significant impact of total public expenditure on GDP per capita merely in the long run. Also, the cointegration tests for current and capital expenditure and GDP per capita show the existence of a long-run positive and significant effect, highlighting that the current expenditure had the most effect. Findings also indicate that the political change after 2011 in the short term had a positive and significant impact on the GDP per capita, however, in the long run, the impact was negative statistically significant. The findings confirmed that the cointegration relationship between total public expenditure and GDP per capita in Libya responds automatically to reach equilibrium, and the speed of error correction reaches at least 88% in the long run. Based on these results, we have provided recommendations presented to policy-makers is to improve the performance of capital expenditure through the expansion of economic and social infrastructure and the pursuit of political stability that guarantees economic well-being.

Keywords: Public expenditure, Current expenditure, Capital expenditure, GDP per capita and Political change.

المقدمة

إن تحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين معدلات النمو يعتمد بشكل كبير على سياسات الإنفاق العام باعتبارها أحد محددات الطلب الكلي في الاقتصاد. لهذا أهتم الكثير من الباحثين بدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ودوره في تحسين متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وقد برز في هذا الشأن العديد من المدراس الاقتصادية من أهمها الفكر الاقتصادي الكينزي (Keynesian Theory) وقانون واغنر (Wagner's Law). تنص نظرية كينز بان الإنفاق الحكومي ضروري من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة معدلات النمو، وتفترض إن اتجاه السببية يتجه من الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، في حين إن قانون (Wagner) يستند على أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تقوم على أساس النمو الاقتصادي، فعند تسجيل معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي يتزايد الإنفاق الحكومي. وبما أن تأثير هذه الأفكار على النظم الاقتصادي يعتمد على طبيعة ونوع النظام السياسي المتبع لكل دولة. ففي الدول النامية والغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز يلعب الإنفاق العام دوراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي لمعظم القطاعات الاقتصادية ومؤشر هام للاستقرار الاقتصادي. وفي الحالة الليبية يؤثر الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي انطلاقاً من الفرضية الكينزية. من هنا فإن أهمية هذا البحث تنطلق من الدور الفعال الذي تلعبه النفقات العامة كأحد أدوات السياسة المالية في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتوازن الاجتماعي من خلال ما يكتسبه الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لإشباع حاجاته العامة. اعتماداً على كل ما سبق سوف نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤل التالي:

ما أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ظل التغيرات السياسية (أحداث 17 فبراير 2011)؟ وأيهم أكثر أثراً على نصيب الفرد الإنفاق الجاري أم الاستثماري؟ كما أن البحث ينطلق من فرضية مفادها أنه هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي تؤثر جوهرياً في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج. ويمكن فحص هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الجاري على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
- هناك أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الاستثماري على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

• هناك أثر إيجابي ومعنوي لإجمالي الإنفاق الحكومي على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

للإجابة على الإشكالية البحثية والتحقق من الفرضيات فقد تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترة الإبطاء الموزعة (ARDL) ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشقيه ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى فحص جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية عن طريق الاختبار الموسع لـ "ديكي فولر" Augmented Dickey-Fuller (ADF) وكذلك اختبار فليبس - بيرون (PP) Philips-Perron حيث يمتلك هذا الاختبار قدرة احصائية أفضل وأدق من اختبار ديكي فولر الموسع خصوصاً عندما يكون حجم العينة صغيراً جداً ما. وعلى هذا الأساس فقد قسمت الدراسة إلى مجموعة من المحاور، يعرض المحور الأول الإطار النظري تتخلله الدراسات السابقة أما المحور الثاني يتناول منهجية الدراسة وأدوات تحليل البيانات وعرض أهم النتائج المتوصل إليها، في حين يهتم المحور الثالث بتقديم التوصيات اللازمة إلى المهتمين بوضع السياسات المالية، أما المحور الأخير يقدم الخلاصة النهائية للدراسة.

الإطار النظري

الإنفاق العام

تعتبر السياسات المتبعة في تحديد حجم وطبيعة الإنفاق العام من أهم المواضيع التي تشغل الحكومات وخاصةً في الدول المصدرة للطاقة. حيث يعتبر الإنفاق العام الركيزة الأساسية في النمو الاقتصادي وكذلك تحديد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وفي المقابل فإن تغير أسعار الطاقة في الأسواق العالمية سوف يؤثر مباشرةً على النمو الاقتصادي مما ينعكس على الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري (عطية، 2021).

إن سياسة الإنفاق العام من أحد أكبر التحديات التي تقع على عاتق الحكومات فهي مستمدة من حقيقة أن هناك بعض السلع والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والدفاع والبنية التحتية لا يمكن توفيرها وإشباعها إلا عن طريق الحكومة لأنها وحتى وإن توفرت عن طريق القطاع الخاص لن تكون بالشكل الكافي ولن توزع بعدالة على أفراد المجتمع.. إن الحاجة للإنفاق الحكومي يكتسب أهمية بالغة في الدول النامية وذلك لضعف مشاركة القطاع الخاص بهذه الدول من جهة وإلى افتقار القطاع الخاص للقدرات التمويلية العالية التي تؤهله للقيام بالمشاريع الضخمة كمشاريع البنية التحتية من جهة أخرى (محمد ديوب، 2018). بالتالي جعل الدولة طرفاً مؤثراً في تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام أهم أدوات السياسة المالية وهي سياسة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

إن علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي تؤكد النظرية الاقتصادية الكلية ولكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة مازالت محل جدل ونقاش في الفكر الاقتصادي، وفي هذا الصدد فالنظرية الكلاسيكية تؤمن بمبدأ أن الإنفاق الحكومي محايداً وهدم الإنتاجية. حيث ينادي أنصار هذه المدرسة بأن التدخل الحكومي نتائجه تكون سلبية على النمو الاقتصادي وإلى عدم فعالية الأنشطة الحكومية في كثير من الأحيان وذلك لإيمانهم بأن الذي يحدد حجم الإنفاق الحكومي هو تلبية وإشباع الحاجات العامة وفقاً لمتطلبات المذهب الاقتصادي الحر، (قانون ساي SAY) (جبريل، 2017).

الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه لأفراد المجتمع وهو يعبر عن مدى قدرة الفرد في شراء السلع والخدمات كما أنه يعد أحد أهم المقاييس المستخدمة في قياس مستوى التنمية الاقتصادية. ويتم تحديد نصيب الفرد من الناتج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان (مجدي، 2021). وتؤدي الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي (السلع والخدمات النهائية) إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل مع ضرورة توفر شروط أساسية أهمها أن معدل النمو

في الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني. بالإضافة إلى أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية أي بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في متوسط نصيب الفرد الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم). علاوة على ذلك أن تكون الزيادة مستدامة على المدى الطويل وليست أنية مثل ما يحدث مع الدول المصدرة للنفط التي تكون ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط (الشرييني، 1998). بالرغم من شيوع استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر للرفاه الاقتصادي إلا أنه تعرض لعدد من الانتقادات أهمها أن هذا المؤشر لا يفسر مدى عدالة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين أفراد المجتمع (OECD 2012). ومع ذلك مازال هذا المؤشر يعد الأفضل للمقارنة بين المستويات المعيشية بين البلدان (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية 2001). وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك بعض العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي من أهمها التغيرات السياسية والحروب الأهلية. فقد توصلت دراسة كل من (Stewart et al., 2000) بأن الحروب الأهلية أدت إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 3.3%. فمثلاً في شمال أفريقيا النزاعات الأهلية والتغيرات الجيوسياسية كان لها أثراً سلبياً على نصيب الفرد من الناتج (Devarajan & Mottaghi, 2016).

وباعتبار أن الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات أحادية المورد حيث تشكل العوائد النفطية المساهم الأكبر في توفير الإيرادات العامة والتي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري. وبما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يتأثر بأسعار الطاقة في الأسواق العالمية نظراً لأن الناتج المحلي من الأنشطة النفطية يعد المساهم الأكبر فيه. يبين الشكل رقم (1) إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى أدنى مستوى له ليصل إلى 3,703 \$ في عام 2002 نتيجة لانخفاض معدل النمو السنوي بنسبة 41% في الوقت الذي حققت ليبيا أعلى مستوى دخل للفرد حيث بلغ 14,383 \$ سنوياً في سنة 2008. ونتيجة للأوضاع السياسية والنزاعات الداخلية الأخيرة منذ فبراير 2011م انهار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ليصل إلى 5,554 \$ في تلك السنة، وبحلول عام 2012م سجل دخل الفرد من الناتج ما يقارب 13,025 \$ نتيجة لإعادة تصدير النفط والغاز مما انعكس إيجاباً على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ما نسبته 134.51%. وفي عام 2016م أصبح الاقتصاد الليبي في ضعف كبير نتيجة للصراعات التي درت حول الحقول النفطية وتدني مستوى تصدير النفط مما أثر سلباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نهاية عام 2020م بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له حيث بلغ 3,699 \$ في تلك السنة. والشكل البياني التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2020.

الشكل 1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: البنك الدولي

علاوة على ذلك هناك نظريات اقتصادية تشير إلى أن الانفاق الحكومي يؤثر ويتأثر بمستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي يشكل الركيزة الأساسية في دخل الفرد وقدرته على الانفاق. فعلى سبيل المثال نجد أن قانون Wagner يقوم على أساس أن الناتج المحلي الإجمالي هو الدعامة الأساسية الذي يحرك الانفاق الحكومي، في حين ان مفهوم Keynes يركز أساساً على ان الانفاق الحكومي هو الدافع والمحرك الأساسي لتحسين الإنتاج ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.. ومن هذه المنطلق تم تأييد المنطق الكينزي الذي يفترض أن تأثير الانفاق الحكومي ايجابياً على النمو الاقتصادي وأنه أحد عناصر تحفيز الطلب الكلي الفعال للدفع بالاقتصاد لاستخدام الأمثل للموارد المتاحة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التعافي بشكل أسرع خاصة في فترات الركود الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم يرون أنصار هذه النظرية بضرورة توسيع دور الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي.

ولكن أثبتت بعض الدراسات صحة فرضية Wagner حيث قام (Al-Obaid, 2004) بدراسة العلاقة طويلة المدى بين إجمالي الانفاق الحكومي للمملكة السعودية ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة تكاملية بين المتغيرات، كما أن هناك دراسة أخرى أجريت على التعاون الخليجي أكدت صحة فرضية Wagner (Al-Faris, 2002). في حين ان دراسة أجريت على الدول العربية غير المصدرة للنفط وتوصلت إلى أن هناك علاقة طويلة المدى تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤيد نظرية Keynes ويفرض قانون Wagner (Al-Hassoon, 2020). في المقابل تشير نتائج الدراسة التي أجريت في المملكة المتحدة بوجود علاقة طويلة المدى بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي، وان السببية ثنائية الاتجاه وبالتالي نجد دعماً لفرضية Wagner و Keynes (Paparas et al., 2019). ويمكن تفصيل ذلك من خلال التعمق أكثر في الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة

يستعرض هذا القسم مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الانفاق الحكومي وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج بالإضافة إلى تقدير مساهمة الأنفاق العام في النمو الاقتصادي في العديد من الاقتصادات المختلفة. حيث كانت نتائج هذه الدراسات متعددة ومتنوعة منها ما اتفقت مع ما جاء بالنظرية الكينزية وذلك بوجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في حين أن البعض الآخر أكد على عدم وجود أثر معنوي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي. وحتى يكون هذا القسم أكثر وضوحاً وسهولة بالنسبة للقارئ، سعى الباحثان إلى سرد تلك الدراسات السابقة بدء بتناول الحالة الليبية ثم بالدول العربية ومن بعدها الأفريقية والأوربية.

إن الدراسات التي تناولت الاقتصاد الليبي عديدة ولكن القليل منها تناول الجانب التجريبي وذلك بتحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي. فمثلاً دراسة قام بها (جبريل، 2017) والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا عن الفترة (1970-2012) باستخدام أسلوب التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسن للكشف عن العلاقة التوازنية في الاجل الطويل، كما تم تطبيق اختبار سببية جرانجر باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطية في الاجل الطويل والقصير. وقد أكدت نتائج دراسة (عطية، 2021) على ما جاء بالدراسة السابقة بأن العلاقة موجبة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي للفترة ما قبل 2011. أما الأحداث السياسية ما بعد 2011 كان تأثيرها سلبياً على إجمالي الناتج المحلي.

أما على الصعيد العربي فالدراسات أكثر وفرة ولقد تم التركيز على الدراسات الحديثة إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال قدم (Ghazy et al., 2021) دراسة للتحقق من طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي وقد أظهرت النتائج على وجود علاقة ذات الاتجاه الثنائي في الاقتصاد المصري من الفترة 1960 إلى 2018. وهذا ما أكدته دراسة حديثة تناولت الاقتصاد المصري (قابيل، 2022) وهدفت إلى اختبار فرضية مفادها وجود علاقة موجبة بين الانفاق العام والتنمية المستدامة، وباعتبار أن نصيب الفرد

من الناتج المحلي أحد مؤشرات التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الانفاق الحكومي التسييري في الأجل القصير والطويل كان موجبا، وذلك من خلال تبني الدراسة لمنهج الاستقرائي من خلال البيانات والاحصائيات للفترة 1980-2019 وتطبيق نموذج التكامل المشترك وتقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة. وعلى مستوى اقتصاد عربي آخر وعلى مستوى الاقتصاد الجزائري فكانت دراسة (صديقي حفصة وبوشة محمد، 2021) والتي انتهجت منهج التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وتطبيق اختبار الحدود وذلك لأجل تحليل العلاقة بين الانفاق العام بشقيه الجاري والتنموي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1974-2017). توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد اختلاف التأثير بين الانفاق الجاري والانفاق التنموي. فالإنفاق الاستثماري لم يكن له أثر معنوي على الناتج المحلي سواء في المدى القصير أو الطويل، أما الانفاق الجاري فكان أثره معنوي وموجب على الناتج المحلي في المدى الطويل وفي الوقت نفسه لم يكن له تأثير في المدى القصير. في حين استنتج ديوب (2018) في دراسته للاقتصاد السوري ان للإنفاق الحكومي الجاري تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي، بعكس الانفاق الحكومي الاستثماري الذي كان أثره سلبى على اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة (1990-2010). وباستخدام أسلوب قياسي مغاير وهو طريقة المربعات الصغرى (OLS) فقد أكدت دراسة ل (الشمري والدخيل، 2019) والتي تناولت الاقتصاد السعودي عبر سلسلة زمنية طويلة (1985-2017) توصلت إلى أن الانفاق الحكومي يؤثر طردياً على النمو الاقتصادي السعودي.

أما دراسة الباحثان (أبوسندس واللوزي، 2017) خلصت إلى نتائج تختلف بعض الشيء عن سابقتها حيث أكدت وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي الأردني ولكن هذا التأثير لم يكن إيجابياً لكل القطاعات الاقتصادية فقد كان إيجابياً لقطاعات الخدمات العمومية والدفاع والشؤون الاقتصادية والترفيه والشؤون الدينية والتعليم والحماية الاجتماعية وفي الوقت نفسه أكدت الدراسة بأن هذا التأثير كان سالباً على أربع قطاعات وهي النظام العام، الاسكان، الصحة، وبرامج التحول الاقتصادي والاجتماعي. للفترة 1999-2013. كذلك الحال فإن نتائج اختبارات دراسة أخرى (صايل؛ عناد، 2017) والتي تناولت الاقتصاد العراقي توصلت بوجود علاقة سببية موجبة تنج من الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك اعتماداً على استخدام طريقة التكامل المشترك كاختبار جوبانسن واختبار فترة الإبطاء المثلى ومتجهات تصحيح الخطأ وسببية كرانجر للسلسلة الزمنية 2005-2014.

وباعتبار أن الاقتصاد الفلسطيني ذو طبيعة خاصة سياسياً واقتصادياً فقد رأى الباحثان التطرق لدور الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الفلسطيني. فمثلاً دراسة (حمدان؛ SUNIL، 2019) قاست أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2017) باستخدام نموذج متجه الانحدار Vector Auto: Regressive (VAR) وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني. كذلك أكد الباحث (أبو عيدة، 2015) العلاقة الطردية بين الانفاق الجاري والاستثماري وإجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية موجبة تنج من إجمالي الناتج المحلي إلى الانفاق الجاري والاستثماري وهو ما يتفق مع قانون Wagner. كما توصل الغالبي (2011) إلى نفس النتائج عن دراسة أجريت في العراق مفادها ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي الحقيقي في الأجلين القصير والطويل.

أما على صعيد الدراسات التي تناولت الاقتصادات الأوربية فكانت كثيرة فقد اكتفي الباحثان بدراسة كانت على مستوى دول الاتحاد الأوربي (Dudzevičiūtė et al., 2018) وذلك بتطبيق اختبار السببية (جرانجر). حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج الاجمالي ليس ذات طبيعة واحدة في كل الدول ولكن تختلف من دولة لأخرى. فمثلاً في عدد من الدول كفرنسا وبلجيكا وألمانيا والبرتغال وقبرص أظهرت النتائج أن الانفاق الحكومي ليس له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي. والنتيجة اختلفت لدول أخرى كالسويد وسلوفاكيا حيث أن الانفاق الحكومي كان تأثيره إيجابياً في اقتصاد تلك الدولتين.

أما على الصعيد الأفريقي، دراسة (Anning et al., 2017) قدرت أن الأثر موجب طويل الأجل ويتجه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي في الاقتصاد الغاني خلال الفترة 1980-2015 وقد تبني الباحث استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM: model correction error vector)، واختبار جرانجر للسببية). كما استنتج (Bendoma & Essomba, 2017) أن الانفاق الاستثماري العمومي له أثر سلبي في حين أن الاستثمار الخاص تأثيره معدوم على النمو الاقتصادي في الكاميرون. أما في نيجيريا فقد توصل (Ugochukwu & Oruta, 2021). أن الانفاق الرأسمالي على الخدمات الاجتماعية يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، بينما الانفاق على الخدمات والطرق والبناء يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة يتضح أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي احتل أهمية بالغة ولكن الجدل مازال قائماً حول مدى تأثير الانفاق على النمو الاقتصادي كذلك اتجاه هذا التأثير وقوته؛ فبعض هذه الأبحاث أظهرت وجود علاقة سببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي والبعض الآخر أثبت العكس أن البحوث التي تناولت العلاقة بين الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي قليلة خاصة التي تناولت الاقتصاد الليبي وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة يمكنها أن تساهم في الإضافة العلمية في هذا المجال خاصة في ظل المتغيرات السياسية التي تشهدها ليبيا والتي بدورها أثرت على المجريات الاقتصادية. كما أن هذه الدراسة كانت أكثر تحليلاً حيث ركزت على مدى تأثير الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل والقصير.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة منهجاً يهدف للربط بين الأسس النظرية وأساليب التحليل الكمية للتعرف على مدى تأثير إجمالي الإنفاق العام على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ظل تغيرات الظروف السياسية، بالإضافة إلى معرفة تأثير كل من النفقات الجارية والرأسمالية على نصيب الفرد من الناتج. وينطلق النموذج المقترح من الفرضية الكينزية التي تقوم على أن هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي وهي تآثر جوهرياً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. وقد تم الاستعانة بالسلاسل الزمنية السنوية للفترة الممتدة من 1990 – 2020 لكل من إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي كمتغيرات مستقلة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع. كما تم إدخال متغيراً وهمياً (Dummy Variable) لقياس أثر أحداث التغيرات السياسية ما بعد فبراير 2011 على نصيب الفرد من الناتج. وتم الاعتماد على البيانات الصادرة من تقارير المصرف المركزي الليبي، بالإضافة إلى بيانات صندوق البنك الدولي. ومن أجل اختيار النموذج المناسب لتحليل البيانات تم اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

تحليل السلاسل الزمنية والنتائج القياسية

قبل البدء في بناء نماذج الدراسة سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستواها اللوغاريتمي وذلك لإيجاد أفضل الطرق لتقدير النموذجين والوصول إلى نتائج منطقية تعبر عن مشكلة الدراسة.

نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات سواء من الرتبة صفر (0) I إذا كان مستقراً في صورته الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول (1) I. وقد تم الاعتماد على الاختبار الموسع لـ "ديكي فولر" Philips-Perron (PP) حيث يمتلك هذا الاختبار قدرة احصائية أفضل وأدق من اختبار ديكي فولر الموسع خصوصاً عندما يكون حجم العينة صغيراً. ونظراً لأهمية تحديد الحد الأعلى لعدد فترات الإبطاء لكلي الاختبارين تم الاستعانة بمعيار AIC الذي ينص على أخذ درجة طول الإبطاء التي تقابل أدنى وأقل قيمة لهذا المعيار وذلك بالاحتفاظ بدرجة الحرية نظراً لقلّة عدد سنوات السلاسل الزمنية 30 مشاهدة. ومن خلال الرسم البياني المرفق في الملحق رقم (1) للمتغيرات المستخدمة في تحليل النموذجين يتضح ان كل المتغيرات تحتوي على حد ثابت Constant واتجاه عام Trend Term.

وتشير نتائج ADF الموضحة في الجدول رقم (1) أن النفقات التمويلية Inde خلال فترة الدراسة هي مستقرة في مستواها (0) I. في حين أن باقي المتغيرات (نصيب الفرد من الناتج المحلي lngdp, النفقات التيسيرية Inae والمتغير الوهمي dummy) كانت مستقرة عند الفرق الأول (1) I. فقد كانت إحصائية t المحسوبة أكبر من قيمتها الحرجة عند مستوى معنوي 1% بالقيمة المطلقة. وبالتالي نرفض فرضية عدم لاحتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة وكننتيجة لذلك فهي مستقرة. وفي هذا توافق واضح مع النتائج المتحصل عليها من اختبار PP، حيث تبين أن السلاسل الزمنية لكل من lngdp , Inae , dummy and Inae قد استقرت عند الفرق الأول (1) I ، في حين أن المتغير Inde استقر عند المستوى وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 1. مما سبق يتضح ان السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الصفرية وبعضها الآخر متكاملة من الرتبة الأولى، وبالتالي فإن النموذج الانسب للتقدير هو طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال أسلوب اختبار الحدود (Bounds Test).

جدول رقم 1 اختبار "ديكي فولر" ADF الموسع وفليبس بيرون PP (1990-2020)

Variables	Test statistic		1% critical level		Integrated order
	ADF	PP	ADF	PP	
lngdp *	-3.407	-6.037*	-2.485	-4.343	I (1)
Inae *	-3.854	-6.719*	-2.485	-3.723	I (1)
Inde *	-3.939	-5.459*	-2.479	-4.334	I (0)
Inte *	-4.408	-7.488*	-4.352	-4.343	I (1)
dummy *	-3.742	-5.388*	-2.485	-3.723	I (1)

* Include constant and drift in regression, ★ Include constant and trend in regression

قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باستخدام طريقة ARDL

ان العلاقة بين الانفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تفسر حصة الفرد من الاشباع من الحاجات العامة، فإذا زاد نصيب الفرد الواحد فهذا يعني أن الانفاق الحكومي يتزايد بنسب أكبر من معدل نمو السكان، والذي يشير إلى زيادة توجه الدولة لإشباع الحاجات العامة، كذلك يدل على وجود زيادة حقيقة في الانفاق الاحكومي. أما إذا كانت الصورة خلاف ذلك فهذا يدل على أن حصة الفرد من الإشباع في تناقص (عطية، 2021). ولفهم هذه الظاهرة بشكل جلي وواضح فقد تم الأخذ في الاعتبار حالة عدم الاستقرار السياسي ما بعد 2011 لما لها من تأثير واضح على الانفاق العام خلال فترة الدراسة (1990-2020). وفي هذا الإطار تم تحديد نموذجين قياسييين لاختبار مدى انطباق النظرية الاقتصادية على الاقتصاد الليبي.

النموذج الأول يقيس تأثير الانفاق العام بشقه الجاري والتنموي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار حالة الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة (المتغير الوهمي).

النموذج الثاني يقيس تأثير الإنفاق العام الإجمالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار حالة الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة (المتغير الوهمي).

النموذج القياسي الاول:

في هذا الإطار تم التعبير عن الانفاق الجاري والانفاق التنموي والمتغير الوهمي كمتغيرات مستقلة ومتوسط نصيب الفرد كمتغير تابع، اما بالنسبة إلى عدد فترات الإبطاء المثلى فقد تم الاستعانة بمعيار AIC (Akaike information criterion) الذي يبين أن أفضل نموذج هو ARDL (1 0 1 1).

جدول رقم 2 نتائج تقدير النموذج الاول (1 1 0 1) ARDL

Variables	Coefficient	Standard Error	T-Test	P-Value
lngdp				
L1	.1153257	.1770892	0.65	0.521
lnae	.3308761	.1366587	2.42	0.024
lnde.	.3169143	.0814176	3.89	0.001
L1	-.03448	.0126734	-2.72	0.012
dummy.	4.457603	1.419502	3.14	0.005
L1	-4.76794	1.266756	-3.76	0.001
Con	-7.789452	1.834409	-4.25	0.000

Number of observations	30
F-Statistic (6, 23)	107.80
F-Prob	0.0000
R-Squared	0.9657
Adj R-Squared	0.9567
Log Likelihood	17.681489

تشير نتائج الاختبارات الاحصائية الموضحة في الجدول رقم 2 إلى ان النموذج المقدر يفسر حوالي 97% من التغير الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما تعكسه قيمة معامل $R^2 = 0.97$. كذلك تبين النتائج ان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث بلغت قيمة اختبار F-Statistic (107.80) وهي معنوية عند مستوى الدلالة 1%.

وبعد تقدير النموذج ARDL نلجأ إلى استخدام منهج التكامل المشترك لاختبار الحدود Bounds Test والذي يبين إن احصائية F-Statistic أكبر من جميع إحصاءات الحد الأعلى $I(1)$ المجدولة عند جميع مستويات المعنوية، ولهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الذي تنص على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بمستوى معنوي 1% ($P=0.002$) (Kripfganz & Schneider, 2018) بين الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والتتموي والمتغير الوهمي وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أنظر الجدول رقم 3.

جدول رقم 3 نتائج اختبار التكامل المشترك

Bound Test		
F-Statistic	9.886	
K	3	
Critical Value Bounds		
Significant level	I (0)	I (1)
10%	3.006	4.231
5%	3.717	5.128
1%	5.469	7.323
P-Value	0.000	0.002

H0: no level relationship

ان النتيجة السابقة لاختبار الحدود تؤكد على وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات وهذا يقودنا إلى إجراء اختبار تصحيح الخطأ لنموذج Error Correction Model وذلك لتقدير قيمة المعلمات في المدى الطويل وال المدى القصير.

أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدى الطويل

تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي في المدى الطويل وما له من تأثير ملحوظ على النمو الاقتصادي ورفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. حيث يشير النموذج القياسي على قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، أي أن التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي راجع إلى التغيرات الحاصلة في كل من الإنفاق الجاري والانفاق التنموي بالإضافة إلى المتغير الوهمي (أحداث 2011). ويوضح الجدول رقم 4 أن متغير الانفاق الجاري Inae يمارس تأثيراً موجباً ومعنوياً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي InGDP.pc عند مستوى دلالة أقل من 5% في المدى الطويل. حيث أن زيادة الانفاق الجاري بنسبة 10% سوف تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد بنسبة 3.7% تقريباً في الاجل الطويل. وكذلك وجود علاقة إيجابية ومعنوية مستمدة من الانفاق التنموي عند مستوى 1%، أي أن زيادة الانفاق التنموي Inde بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في ليبيا بنسبة تصل إلى 32% تقريباً في المدى الطويل، بعد التحكم في المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج. في حين يشير المتغير الوهمي dummy إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أي أن الاحداث 2011 لم يكن لها تأثير على نصيب الفرد من الناتج المحلي في الاجل الطويل، ويرجع ذلك إلى الحالة السياسية والاقتصادية غير المستقرة في الفترة ما بين (2011-2020).

جدول رقم 4 نتائج معاملات المدى الطويل

Regressors	Coefficient	Standard Error	t-Test	P-Value
Inae	.3740089	.142532	2.62	0.015
Inde	.3192524	.0692505	4.61	0.000
dummy	-.3507918	.2745814	-1.28	0.214
Cons	-7.789452	1.834409	-4.25	0.000

المتغير التابع InGDP.pc

أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model)

يقيس نموذج تصحيح الخطأ ECM العلاقة قصيرة المدى بالإضافة إلى قياس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي. من خلال الجدول رقم 5 يتضح أن المعلمة المقدره لتصحيح الخطأ تساوي (-.88) سالبة وبمستوى دلالة 1%. وهذا يتوافق مع الأدبيات الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ، حيث يشير للمعدل الذي تنتج فيه العلاقة قصيرة المدى نحو العلاقة طويلة المدى، أي هناك علاقة سببية متجهة من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع (InGDP.pc). أما إشارة السالب تعني التراجع إلى الوضع التوازني التي يمثل قوة الجذب نحو التوازن طويل المدى، بمعنى آخر، أن سرعة التكيف لاستعادة التوازن في المدى الطويل للنموذج الديناميكي سيتم تصحيحه خلال الفترة الزمنية بمعدل 88% وهذه النسبة تعني أن الرجوع إلى التوازن في المدى الطويل سريع جداً.

تبين نتائج تقدير المرونات في المدى القصير أن الإنفاق التنموي له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% على نصيب الفرد في الناتج المحلي، حيث أن زيادة الانفاق التنموي بنسبة 1% في المدى القصير سوف يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد بمعدل 0.034% وهذه النسبة تعتبر ضعيفة جداً والسبب قد يرجع إلى أن آثار الانفاق الاستثماري لا تظهر الا في المدى الطويل. ومن الملاحظ انه هناك أيضاً علاقة طردية

ومعنوية عند مستوى دلالة 1% بين المتغير الوهمي dummy ونصيب الفرد من الناتج المحلي، أي أن الأحداث ساهمة في زيادة نصيب الفرد بمعدل يصل إلى 4.7% تقريباً ولكن هذا في المدى القصير فقد. وهذه النتيجة قد تعكس فعلاً حقيقة الواقع خلال الفترة الزمنية القصيرة لأحداث 17 فبراير 2011 حيث كان حجم الإنفاق كبير ولكن لم يكن مقنن.

جدول رقم 5 نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

Variables	Coefficient	Standard Error	t-Test	P-Value
D.lnGDP.pc				
ADJ				
lnGDP.pc				
L1	-.8846743	.1770892	-5.00	0.000
Regressors				
Inde				
D1.	.03448	.0126734	2.72	0.012
Dummy				
D1	4.76794	1.266756	3.76	0.001
Number of obs	30	ADJ: Speed of Adjustment		
R-Squared	0.82			
Adj R-Squared	0.7844			
Log likelihood	17.681489			
D.W-stat	1.647586			

الكشف عن كفاءة النموذج Diagnostic Tests

هناك عدة اختبارات يمكن القيام بها حتى نتفاد الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression ومن أبرزها:

- اختبار الارتباط الذاتي (Serial correlation (LM Test) تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم 6 ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث ان قيمة اختبار Breusch-Godfrey LM Test كانت غير معنوية (0.4596) الامر الذي يعني قبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي. وهذا ما يؤكد اختبار Durbin-Watson الذي يشير خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لأن احصائية الاختبار وقعت بين القيم (1.5 و 2) انظر الجدول رقم 5.
- اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity توضح نتائج اختبار White's test واختبار ARCH بأن القيم الاحتمالية لكليهما أكبر من القيمة الحرجة 5% ومنه نستنتج ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين. كما هو مبين في الجدول رقم 6.
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test من خلال نتيجة الاختبار نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.8396) وهي أكبر من 5% وهذا يدل على قبول فرض العدم القاضي بأن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.
- اختبار أخطاء التوصيف لـ (Miss-specification test for (ARDL) من خلال القيام باختبار Ramsey RESET للتأكد من أن النموذج خال من أخطاء التوصيف، تبين ان القيمة الاحتمالية (0.5476) أكبر من القيمة الحرجة 5% الامر الذي يعني أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح.

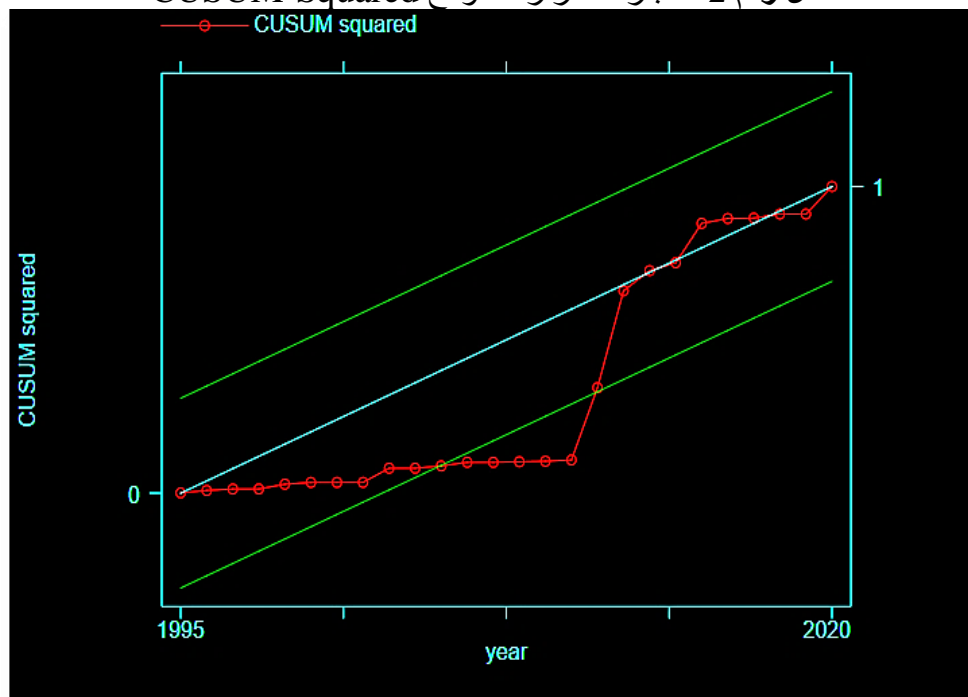
جدول رقم 6 نتائج كفاءة، جودة توصيف النموذج ARDL

Diagnostic test	Null Hypothesis	Statistic	Probability	Decision
Serial correlation (Breusch-Godfrey Test)	No serial correlation	0.547	0.4596	Accept Null Hypothesis
Heteroskedasticity (White test) (ARCH)	Homoscedastic	24.49 0.003	0.2215 0.9576	Accept Null Hypothesis
Normality (Jarque-Bera test)	Normality Distributed	0.3496	0.8396	Accept Null Hypothesis
Model Specification (Ramsey RESET test)	Functional form is correctly specified	0.73	0.5476	Accept Null Hypothesis

نتائج اختبار استقرار النموذج Stability test

ولتأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية في المدى الطويل، تم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM-Squared) (Brown et al., 1975). والذي يوضحه الشكل البياني رقم 1 بأن النموذج كان مستقر خلال الفترة الزمنية ما قبل 2011، حيث أن المنحنى وقع داخل حدود ثقة 5%. ولكن بعد 2011 انحرف النموذج نتيجة لأحداث 17 فبراير والتي أثرت على الإيرادات النفطية وهذا بدوره انعكس سلباً على الانفاق العام وخاصة الانفاق التنموي الذي وصل إلى مستوى الصفر خلال سنة 2011. وبعد هذه الفترة الزمنية القصيرة عاد النموذج ليعكس استقرار المعلمات خلال الفترة الزمنية الطويلة من جديد.

شكل رقم 2 اختبار استقرار النموذج CUSUM-Squared



—————CUSUM of Squared ----- 5% Significant

Cumulative sum of recursive residuals plot

النموذج القياسي الثاني

يحتوي النموذج القياسي الثاني على متغيرين مستقلين وهما الانفاق الحكومي الاجمالي Inte كمتغير رئيس (main variable) والمتغير الوهمي والذي يعبر عن الاحداث ما بعد 2011 كمتغير متحكم (Control variable) ونصيب الفرد من النتائج المحلي الاجمالي InGDP.pc كمتغير تابع. وبعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية (أنظر الجدول رقم 1) والذي يبين إن كل المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي الثاني مستقرة عند المستوى الاول. أما الخطوة الأهم فترتكز على مدى دقة تحديد عدد فجوات التأخير (التباطؤ) الزمني (Lags) للنموذج ARDL. ولتحديد فترات الابطاء تم استخدام معيار أكايكا (Akaike AIC information criterion) الذي يبين أن أفضل نموذج هو (2 0 2) ARDL. ومن هنا نلاحظ أن هناك فترتين إبطاء بالنسبة لسلسلة InGDP.pc بينما بدون فترة إبطاء بالنسبة لسلسلة Inte وفترتين إبطاء أيضاً بالنسبة لسلسلة dummy.

جدول رقم 7 نتائج تقدير النموذج الثاني (2 0 2) ARDL

Variables	Coefficient	Standard Error	T-Test	P-Value
InGDP.pc				
L1	.3154375	.1763518	1.79	0.087
L2	-.280335	.1201297	-2.33	0.029
Inte	.6927269	.1170314	5.92	0.000
dummy.	-.3555898	.1859099	-1.91	0.069
L1	.5788341	.3184857	1.82	0.083
L2	-.7859661	.1989016	-3.95	0.001
Con	-9.427514	1.623378	-5.81	0.000
Number of observations		30		
F-Statistic (6, 22)		101.87		
F-Prob		0.0000		
R-Squared		0.9652		
Adj R-Squared		0.9557		
Log Likelihood		17.555631		

تشير نتائج الاختبارات الاحصائية الموضحة في الجدول رقم 7 إلى ان النموذج المقدر يفسر حوالي 97% من التغير الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما تعكسه قيمة معامل $R^2 = 0.97$. كذلك تبين النتائج ان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث بلغت قيمة اختبار F-Statistic (101.87) وهي معنوية عند مستوى الدلالة 1%.

وبعد تقدير النموذج (2 0 2) ARDL نلجأ إلى استخدام منهج التكامل المشترك لاختبار الحدود Bounds Test والذي يبين إن احصائية F-Statistic أكبر من جميع إحصاءات الحد الأعلى I(1) المجدولة عند جميع مستويات المعنوية، ولهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الذي تنص على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بمستوى معنوي 1% (P=0.000) (Kripfganz & Schneider, 2018). بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أنظر الجدول رقم 8.

جدول رقم 8 نتائج اختبار التكامل المشترك

Bound Test		
F-Statistic	17.060	
K	3	
Critical Value Bounds		
Significant level	I (0)	I (1)
10%	3.415	4.575
5%	4.271	5.619
1%	6.394	8.188
P-Value	0.000	0.000

H0: no level relationship

ان النتيجة السابقة لاختبار الحدود تؤكد على وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات وهذا يقودنا إلى إجراء اختبار تصحيح الخطأ Error Correction Term لنموذج ARDL (2 0 2) وذلك لتقدير قيمة المعلمات في المدى الطويل وال المدى القصير.

أثر الانفاق الحكومي الاجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model)

يقيس نموذج تصحيح الخطأ ECM سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي. من خلال الجدول رقم 5 يتضح أن المعلمة المقدرة لتصحيح الخطأ تساوي (-.96) سالبة وبمستوى دلالة 1%. وهذا يتوافق مع الأدبيات الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ، حيث يشير للمعدل الذي تتجه فيه العلاقة قصيرة المدى نحو العلاقة طويلة المدى، أي هناك علاقة سببية متجهة من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع (lnGDP.pc). أما إشارة السالب تعني التراجع إلى الوضع التوازني التي يمثل قوة الجذب نحو التوازن طويل المدى، بمعنى آخر، أن سرعة التكيف لاستعادة التوازن في المدى الطويل للنموذج الديناميكي سيتم تصحيحه خلال الفترة الزمنية بمعدل 96% وهذه تؤكد بأن الرجوع إلى التوازن في المدى الطويل سريع جداً وكذلك العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل مستقرة (Banerjee et al., 1998).

يوضح الجدول رقم 9 نتائج تقدير المرونات في المدى القصير، حيث أن العلاقة بين المتغير الوهمي الذي يعبر عن أحداث 2011 ونصيب الفرد من الناتج المحلي كانت إيجابية ولكن غير معنوية. يلاحظ ان المتغير المستقل Inte لم يكن ظاهراً في المدى القصير عند إجراء اختبار تصحيح الخطأ (ECT) وهذا راجع إلى إن تأثير الانفاق الكلي على نصيب الفرد في المدى القصير يقاس من خلال معامل سرعة التعديل (The speed of adjustment) $0.6927269 = 0.717928 * 0.9648975$ ، حيث ان زيادة الانفاق الاجمالي بمعدل 10% في المدى القصير يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بمعدل 6.9% أنظر الجدول رقم 7.

جدول رقم 9 نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

Variables	Coefficient	Standard Error	t-Test	P-Value
D.lnGDP.pc				
ADJ				
lnGDP.pc				
L1	-.9648975	.1606971	-6.00	0.000
LD	.280335	.1201297	2.33	0.029
Dummy				
D1	.2071319	.2184543	0.95	0.353
LD	.7859661	.1989016	3.95	0.001

Number of obs	29	ADJ: Adjustment of speed
R-Squared	0.8398	
Adj R-Squared	0.7962	
Log likelihood	17.555631	
D.W-stat	1.907376	

أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل تشير نتائج النموذج القياسي الثاني على قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، أي أن التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي راجع إلى التغيرات الحاصلة في كل من الانفاق العام والمتغير الوهمي (أحداث 2011). ويوضح الجدول رقم 10 أن متغير الانفاق العام Inte يؤثر إيجاباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي lnGDP.pc عند مستوى دلالة أقل من 1% في المدى الطويل. حيث أن زيادة الانفاق العام بنسبة 10% سوف تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 7.2% تقريباً في الاجل الطويل. على عكس المتغير الوهمي dummy والذي يشير إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أي أن أحداث 2011 أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار 0.58%- تقريباً في الاجل الطويل، ويرجع ذلك إلى الحالة السياسية والاقتصادية غير المستقرة في الفترة ما بين (2011-2020).

جدول رقم 10 نتائج معاملات المدى الطويل

Regressors	Coefficient	Standard Error	t-Test	P-Value
Inte	.717928	.0346925	20.69	0.000
Dummy	-.5831932	.0970452	-6.01	0.000
Cons	-9.427514	1.623378	-5.81	0.000

Dependent variable is lnGDP.pc

الكشف عن كفاءة النموذج الثاني Diagnostic Tests

هناك عدة اختبارات تبين مدى خلو نتائج النموذج المقدر من مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression ومن أبرزها:

- اختبار الارتباط الذاتي (Serial correlation (LM Test) تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم 11 ان النموذج لا يعني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث ان قيمة اختبار Breusch-Godfrey LM Test كانت غير معنوية (0.9088) الامر الذي يعني قبول فرضية عدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي. وهذا ما يؤكد اختبار Durbin-Watson الذي يشير خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن احصائية الاختبار تساوي (1.907) انظر الجدول رقم 9.

- اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity White's test واختبار ARCH بأن القيم الاحتمالية لكلهما أكبر من القيمة الحرجة 5% ومنه نستنتج ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين. كما هو مبين في الجدول رقم 11.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test من خلال نتيجة الاختبار نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.7962) وهي أكبر من 5% وهذا يدل على قبول فرض عدم القضي بأن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

• اختبار أخطاء التوصيف لـ (ARDL) Miss-specification test for Ramsey RESET للتأكد من أن النموذج خال من أخطاء التوصيف، تبين ان القيمة الاحتمالية (0.1092) أكبر من القيمة الحرجة 5% الامر الذي يعني أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح.

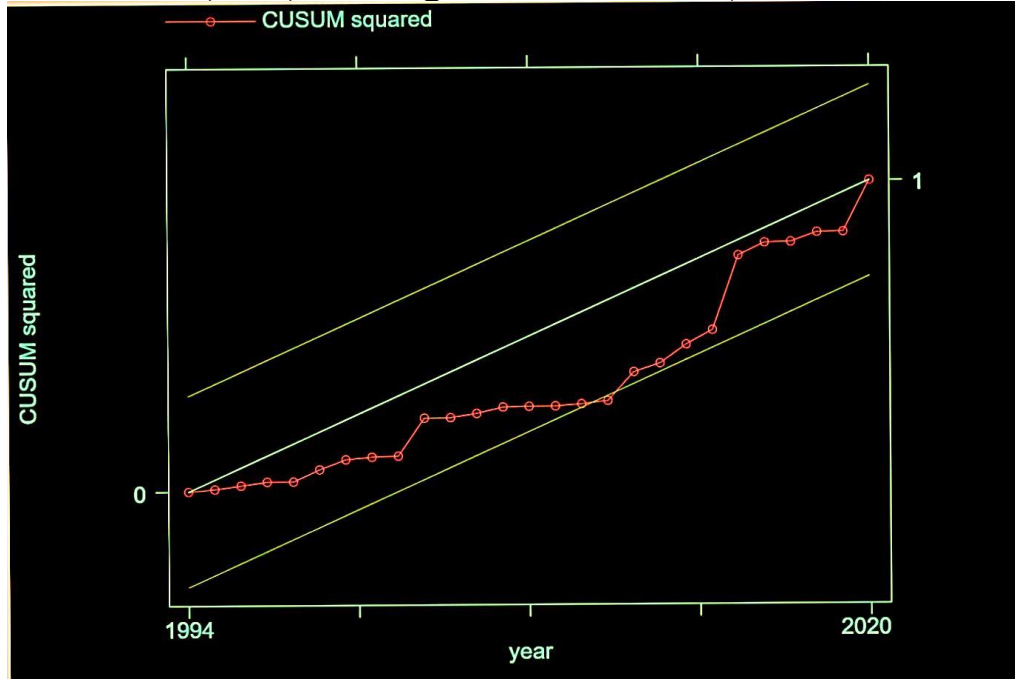
جدول رقم 11 نتائج كفاءة وجودة توصيف النموذج ARDL (2 0 2)

Diagnostic test	Null Hypothesis	Statistic	Probability	Decision
Serial correlation (Breusch-Godfrey Test)	No serial correlation	0.191	0.9088	Accept Null Hypothesis
Heteroskedasticity (White test) (ARCH)	Homoscedastic	12.61 0.016	0.6324 0.8993	Accept Null Hypothesis
Normality (Jarque-Bera test)	Normally Distributed	0.4559	0.7962	Accept Null Hypothesis
Model Specification (Ramsey RESET test)	Functional form is correctly specified	2.31	0.1092	Accept Null Hypothesis

نتائج اختبار استقرار النموذج Stability test

ولتأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية في المدى الطويل، تم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM-Squared) (Brown et al., 1975). والذي يوضحه الشكل البياني رقم 2 بأن النموذج كان مستقر خلال الفترة الزمنية للدراسة، حيث أن المنحنى وقع داخل حدود ثقة 5%.

شكل رقم 3 اختبار استقرار النموذج ARDL (2 0 2)



—————CUSUM of Squared ----- 5% Significant

Cumulative sum of recursive residuals plot

الخلاصة والتوصيات

أقرت النظريات النيو كلاسيكية بأن التوسع في الإنفاق العام يؤثر في الغالب على المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الأسمى، أي بمعنى أن النمو مرتبط فقط بالتطور النقدي. في حين أن النظريات الاقتصادية الحديثة للنمو تقر بوجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو في المدى الطويل وذلك حسب نوعية الإنفاق وليس مرتبط بالضرورة بكمية الإنفاق. من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة للكشف عن العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في المدى القصير والطويل ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي باعتباره أحد مؤشرات الرفاه الاقتصادي. كما هدفت الدراسة كذلك إلى معرفة تأثير الإنفاق الحكومي ما بعد أحداث 2011 على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لتحقيق هدف البحث والوقوف على أهميته تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل بيانات الدراسة خلال الفترة (1990-2020) بالإضافة إلى إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية. حيث تم بناء نموذجين قياسييين الأول يقسم الإنفاق العام الإجمالي إلى قسمين (إنفاق جاري وإنفاق استثماري) بالإضافة إلى المتغير الوهمي الذي يمثل الأحداث السياسية ما بعد 2011. أما النموذج الثاني يشمل إجمالي الإنفاق العام بالإضافة إلى المتغير الوهمي الذي يمثل الأحداث السياسية ما بعد 2011.

واظهرت نتائج النماذج القياسية المقدره بأن إجمالي الإنفاق العام في ليبيا له تأثير إيجابي على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصادات النفطية على اعتبار أن الإنفاق الحكومي محرك للنمو والاستقرار الاقتصادي. كما جاء تأثير الإنفاق الجاري والتنموي متفقاً مع السياسة المالية الكينزية، حيث أفصحت النتائج علاقة تكامل مشترك توضح قوة العلاقة التوازنية طويلة المدى بين بنية الإنفاق الجاري والتنموي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج. في حين أن الأحداث السياسية ما بعد 2011 في النموذج القياسي الأول وخلال المدى القصير كان تأثيره إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي، ولكن اختلف الوضع على المدى الطويل فقد تبين في النموذج القياسي الثاني بأن العلاقة معنوية وسالبة بين الأحداث السياسية ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي. وهذا يدل على أن سياسات إجمالي الإنفاق العام ما بعد 2011 ساهمت في تخفيض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهذا في الغالب مرده إلى عدم الاستقرار السياسي في ليبيا. بالمقابل نلاحظ من نتائج الدراسة أن سياسات الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) في المدى القصير جاءت موجبة ومعنوية وبنسبة تأثير منخفضة جداً على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. إلا إن نموذج تصحيح الخطأ كان مرتفع (-0.96) وهذا يعني، أن سرعة التكيف لاستعادة التوازن في المدى الطويل للنموذج الديناميكي سيتم تصحيحه خلال الفترة الزمنية بمعدل 96% وهذا يؤكد بأن الرجوع إلى التوازن في المدى الطويل سريع جداً وكذلك العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل مستقرة.

استناداً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها تقدم هذه الدراسة جملة من التوصيات لمتخذي القرارات، من أبرزها أن الإنفاق الحكومي يساهم بشكل إيجابي في رفع نصيب الفرد من الناتج، من هنا لابد لصانعي السياسات المالية من توخي الحذر حتى لا يتحول الإنفاق الحكومي إلى معرقل للوصول إلى الرفاه الاقتصادي. وهذا يتوقف بالدرجة الأولى على ما إذا كانت العلاقة بين الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري علاقة تكاملية تساهم في تحسين النمو الاقتصادي. مما يعني أن الأثر الإيجابي للإنفاق الجاري على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والذي في الغالب سببه زيادة الطلب الاستهلاكي قد لا يؤدي في المدى الطويل إلى رفع الطاقة الإنتاجية، في حال عدم تماشي مستوى الإنتاج مع الطلب الكلي أو ما إذا كان الميل الحدي للاستثمار أكبر من الميل الحدي للاستهلاك. وهذا يتطلب وضع استراتيجية فاعلية للاستثمار العام أو تحفيز القطاع الخاص نحو المشاريع الاستثمارية، وإلا فإن زيادة الإنفاق الجاري سيؤدي في النهاية إلى زيادة في الأسعار بدلاً من زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. إن العلاقة المعنوية والسالبة بين التغيرات في الأحداث السياسية (ما بعد 2011) ونصيب الفرد من الناتج المحلي في المدى الطويل، يعتبر مؤشراً مهماً لمتخذي القرارات من أجل توخي الحذر في ترشيد الإنفاق العام بشقه الجاري والتمويلي بالشكل الذي يمكن فيه التغلب على التحديات والظروف السياسية الراهنة وتحقيق الهدف من الإنفاق العام.

المراجع

المراجع العربية

1. علي منصور عطية. (2021). دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا . برلين ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية .
2. جبريل، شرف الدين. (2017). العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي في ليبيا - دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970-2012)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي، بنغازي - ليبيا
3. الشربيني، فاطمة. (1998). اقتصاديات الميكنة. المكتبة العالمية، الزقازيق- مصر
4. عبد العظيم حسن قابيل، م، & ماجد. (2022). أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 52(3)، 361-390.
5. صديقي حفصة ؛ بوشه محمد. (2021). أثر تطور بنية الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر، دراسة قياسية اقتصادية . 484-503.
6. سارة الشمري ؛ سارة الدخيل. (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية. المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، 1-18.
7. جهاد أبوسندس ؛ سليمان اللوزي. (2017). أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة 1999-2013. معارف، 10-38.
8. علي صايل؛ عمر عناد. (2017). مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2015.. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 171-203.
9. بدر حمدان، و SUNIL NARWADE. (2019). الإنفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة، 1-18.
10. عمر أبو عيدة. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013م). مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 1(3).
11. الغالبي كريم (2011) الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق 1970-2010: تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة الثامنة العدد الخامس والعشرون 2011.
12. محمد ديوب. (2018). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة-1990 (2010). Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 40(2).
13. نزمين مجدي. (2021). مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي . أبوظبي : صندوق النقد العربي .

المراجع الأجنبية

14. Al-Faris, A. F. (2002). Public expenditure and economic growth in the Gulf Cooperation Council countries. *Applied Economics*, 34(9), 1187–1193. <https://doi.org/10.1080/00036840110090206>
1. Al-Hassoon, I. M. (2020). The relationship between government spending and economic growth between Wagner and Keynes An applied study on non-oil Arab countries using the ARDL method. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 16(52 part 3), 161–174.
2. Al-Obaid, H. M. A. (2004). *Rapidly changing economic environments and the Wagner's Law: The case of Saudi Arabia*. Colorado State University.
3. Anning, L., Haisu, W., & Sunday Riti, J. (2017). Government Spending and Economic Growth in Ghana: Evidence from Granger Causality Analysis. *INTERNATIONAL JOURNAL OF MANAGEMENT SCIENCE AND BUSINESS ADMINISTRATION*, 3(2), 50–58. <https://doi.org/10.18775/ijmsba.1849-5664-5419.2014.32.1005>
4. Banerjee, A., Dolado, J., & Mestre, R. (1998). Error-correction Mechanism Tests for Cointegration in a Single-equation Framework. *Journal of Time Series Analysis*, 19(3), 267–283. <https://doi.org/10.1111/1467-9892.00091>
5. Bendoma, M., & Essomba, C. M. (2017). Public Investment and Economic Growth in Cameroon. *MPRA Paper*, 81794.
6. Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for Testing the Constancy

- of Regression Relationships Over Time. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, 37(2), 149–163. <https://doi.org/10.1111/j.2517-6161.1975.tb01532.x>
7. Devarajan, S., & Mottaghi, L. (2016). *MENA Quarterly Economic Brief January 2016: The Economic Effects of War and Peace* (Issue 6). Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0822-7>
 8. Dudzevičiūtė, G., Šimelytė, A., & Liučvaitienė, A. (2018). Government expenditure and economic growth in the European Union countries. *International Journal of Social Economics*, 45(2), 372–386. <https://doi.org/10.1108/IJSE-12-2016-0365>
 9. Ghazy, N. H., Ghoneim, H., & Paparas, D. (2021). The validity of Wagner’s law in Egypt from 1960–2018. *Review of Economics and Political Science*, 6(2), 98–117.
 10. Kripfganz, S., & Schneider, D. C. (2018). ardl: Estimating autoregressive distributed lag and equilibrium correction models. *Proceedings of the 2018 London Stata Conference*, 9, 1–33.
 11. Paparas, D., Richter, C., & Kostakis, I. (2019). The validity of Wagner’s Law in the United Kingdom during the Last Two Centuries. *International Economics and Economic Policy*, 16(2), 269–291. <https://doi.org/10.1007/s10368-018-0417-7>
 12. Stewart, F., Huang, C., & Wang, M. (2000). Internal Wars In Developing Countries: An Empirical Overview of Economic and Social Consequences. In *War and Underdevelopment* (pp. 67–103). Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199241866.003.0004>
 13. Ugochukwu, S. D., & Oruta, L. I. (2021). Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria: a Disaggregated Analysis. *Path of Science*, 7(11), 4022–4035. <https://doi.org/10.22178/pos.76-6>